آليات التعــاون في العلاقــات العراقيــة الإفريقيــة بعد عـام ٢٠٠٣

ا.م.د منى حسين عبيد[١]

The Mechanisms of Cooperation in the African-Iraqi relations after 2003

Assistant professor:

Muna Hussein Obeid

Abstract

Iraq has close relations with the countries of the African continent, and then these relations have no blemish. So, it has tried to build close relations with most African countries either through supporting and backing of most of the countries that were suffering from a policy of oppression and racial discrimination, through its participation in the conferences held in order to address that policy, or through helping them unconditionally, as well as supporting the African liberation movements in order to achieve independence.

In spite of the geographical distance between Iraq and the African countries, Iraq was able to achieve economic cooperation with those countries, particularly on the commercial level through contracting several economic agreements, as well as its cultural cooperation and participation in conferences which were organized by the Arab League and the Organization of the African Unity.

In spite of the activation of Iraq's mechanisms of cooperation with most countries of the African continent, but such cooperation is still characterized by limitations, perhaps because of the distance between African nations and Iraq. Nevertheless, that does not prevent forming committees to carry out the task to develop the cooperation between the two sides, as some countries are working to provide a suitable grounds to promote cooperation with Iraq.

ملخص

[١] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

رغم البعد الجغرافي بينه وبين الدول الإفريقية فقد استطاع العراق من ان يحقق تعاونا اقتصاديا مع تلك البلدان ولاسيما على الصعيد التجاري بعقده للعديد من الاتفاقيات الاقتصادية ،فضلا عن ارتباط العراق مع تلك الدول بعلاقات تعاون ثقافية من خلال مشاركته بالمؤتمرات التي كانت تنظمها الجامعة العربية مع منظمة الوحدة الإفريقية.

وعلى الرغم من تفعيل العراق لآليات تعاونه مع معظم دول القارة الإفريقية الا انه ذلك التعاون مازال يتسم بالمحدودية ربما لبعد الدول الإفريقية عن العراق ولكن ذلك لايمنع من ان يتم تشكيل لجان للقيام بمهمة تطوير آلية التعاون بينه وبين الدول الإفريقية . كما ان على دول القارة ولاسيما القريبة جغرافيا من العراق ان تعمل على توفير الأرضية المناسبة لتشجيع التعاون مع العراق.

المقدمة

اتسمت العلاقات العراقية الإفريقية ومنذ زمن بكونها علاقات صداقة وتعاون ،اذ لم تشب علاقته بدول القارة الإفريقية أية شائبة ،فقد حاول العراق بناء علاقات وثيقة مع معظم دول القارة سواء من خلال تقديم الدعم والإسناد للدول التي كانت تعاني من سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري عبر مشاركته في المؤتمرات التي تعقد من اجل معالجة تلك السياسة أو من خلال تقديم المساعدات دون قيد أو شرط، فضلا عن دعمه لحركات التحرر الإفريقية، حيث تعاطف مع العديد من دول القارة من اجل تحقيق استقلالها .

كما استطاع العراق وبالرغم من البعد الجغرافي بينه وبين الدول الإفريقية من ان يحقق تعاونا اقتصاديا مع تلك البلدان ولاسيما على الصعيد التجاري بعقده للعديد من الاتفاقيات الاقتصادية، فضلا عن ارتباطه مع تلك الدول بعلاقات تعاون ثقافية وذلك عبر مشاركته بالمؤتمرات التي كانت تنظمها الجامعة العربية مع منظمة الوحدة الإفريقية.

وتعززت علاقات التعاون بين العراق والدول الإفريقية بصورة أوسع بعد عام ٢٠٠٣ اذ سعى العراق للانفتاح على دول القارة بهدف تعزيز تلك العلاقات والتي انقطعت مع بعض دول القارة نتيجة للإحداث التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ولأهمية تلك العلاقات فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمقارن لبيان طبيعة علاقات التعاون بين الطرفين قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ،وكيف استطاع العراق من ان يعيد ثقة تلك

الدول على الرغم من الانقطاع الطويل بين الطرفين وذلك من خلال بحثنا الموسوم(**آليات التعاون في العلاقات العراقية الإفريقية بعد عام ٢٠٠٣**)

أولا:-آليات التعاون العراقي الإفريقي قبل عام ٢٠٠٣

ارتبط العراق بعلاقات وثيقة مع معظم الدول الإفريقية لاسيما تلك التي تتمتع بموقع جغرافي قريب من العراق خلال الحقبة التي سبقت عام ٢٠٠٣ ،كما تنوعت آليات التعاون بينه وبين تلك الدول اذ شملت كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

١-فعلى الصعيد السياسي

فقد سارت العلاقات العراقية الإفريقية خلال حقبة الستينيات والسبعينيات في اتجاهين **الأول** اندفاع العراق لمساعدة بعض البلدان الإفريقية في تطوير أوضاعها الداخلية والتغلب على مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وذلك من خلال تقديمه المعونات الاقتصادية والمالية والفنية،بهدف تنمية الاقتصاد الإفريقي بالشكل الذي يجعله قادرا على الاعتماد على قدراته الذاتية، فضلا عن رفع مستوى مشاركتها في التعاون الاقتصادي الدولي[١].

اما الثاني فقد فرضه الشعور بضرورة توحيد الجهود العربية الإفريقية تجاه العديد من القضايا المشتركة :منها مناهضة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ،فضلا عن مناهضة العنصرية والتمييز العنصري[٢].وقد تحقق ذلك فعلا فقد كان العراق من الدول العربية التي وقفت مع العديد من الدول الإفريقية التي عانت الاضطهاد والتمييز العنصري ومنها وقوف العراق الى جانب زيمبابوي التي كانت تقود الكفاح المسلح ضد الاستعمار الذي طبق سياسة التمييز العنصري والذي أدى الى بروز حكومة الأقلية البيضاء التي كانت تعتمد على السياسات العنصرية مبدأ وممارسة .فقد كان العراق من الدول التي أعلنت تأييدها الكامل لثورة شعب زيمبابوي ضد العنصريين المستوطنين البيض،سواء في المحافل الدولية أو في البيانات المشتركة التي كان يوقعها المسؤولون العراقيون خلال لقاءاتهم في بغداد أو خارجها[٣].

ولم يقتصر موقفه على التنديد بتلك السياسة فحسب فقد تبرع العراق في عام ١٩٧٢ بمبلغ(٦٠) ألف دولار كمساهمة متواضعة في نصرة شعب زيمبابوي[٤]

وعندما خاض شعب الصومال العربي الكفاح المسلح أيد العراق شعب الصومال حيث كان يرى ضرورة انسحاب التواجد الأجنبي في الساحل الصومالي بكل صورة لتنطوي صفحة من صفحات الاستعمار في أفريقيا(٥).

كما دعا حينذاك الجامعة العربية لان تبذل جهود فعالة من اجل تحقيق مصلحة شعب الصومال من خلال ربط الساحل بجمهورية الصومال الديمقراطية(٦).

اما فيما يتعلق بقضية تحرير واستقلال ناميبيا من سيطرة النظام العنصري في جنوب إفريقيا فقد اولى العراق هذه القضية اهتماما فائقا انطلاقا من إيمانه الراسخ بقدسية هذا الحق .اذ عبر بعض المسؤولين العراقيين عن ذلك بقولهم "نؤكد هنا مرة أخرى وقوف العراق بقوة مع شعب ناميبيا في سبيل حريته وكرامته واستقلاله....ان العراق يؤمن في الوقت ذاته بان تحقيق الانتصار الأكيد لكفاح شعب ناميبيا من اجل التحرر والاستقلال يشكل المصلحة الحيوية للإنسانية جمعاء"(٧).

وفي الحقيقة ، لم يترك العراق مناسبة او لقاء دولي إلا وأكد نهجه الثابت في دعم قضية ناميبيا، ومن هذه اللقاءات المؤتمر الثاني للحوار البرلماني العربي الإفريقي الذي عقد في العاصمة السنغالية دكار في نيسان عام ١٩٨٥ إذ أشار ممثل العراق في المؤتمر المذكور الى الممارسات القمعية العنصرية لنظام بريتوريا ضد ناميبيا ودول المواجهة الأخرى،وجد الموقف نفسه في الاجتماع الذي عقده مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في العاصمة الهندية نيودلهي في نيسان عام ١٩٨٥ من خلال تأكيد ممثل العراق في ذلك الاجتماع على "موقفه المؤيد لكفاح الشعب الناميبي في الحصول على استقلاله وحريته ...وان جميع الإجراءات الأحادية الجانب من قبل النظام العنصري في بريتوريا ستكون لاغيه وباطلة"(٨)

وعند استقلال ناميبيا في ٢١ آذار ١٩٩٠ كان العراق من الدول العربية التي اعترفت باستقلالها وأقام علاقات دبلوماسية معها على مستوى سفارة انطلاقا من رغبته في تنمية علاقات الصداقة والتعاون مع هذه الدول الفتية التي حصلت على استقلالها بعد نضالها الطويل ضد نظام بريتوريا العنصري السابق(٩)

الى جانب ذلك،فقد دعا العراق وباستمرار الى مساندة شعب جنوب إفريقيا "أزانيا" من تسلط الأقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا فقد شجب وباستمرار سياسة التمييز العنصري

اللانسانية التي كانت تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية ضد الاغلبيية الإفريقية ، وكان يدعو المجتمع الدولي وفي أكثر من مناسبة الى الضغط على النظام العنصري من اجل مراعاة تطبيق القوانين والأعراف الإنسانية التي تدعو الى احترام حقوق الإنسان وحقه في العيش بأمن وسلام في وطنه دون أي تسلط أو استعباد وتتضح مواقف العراق الإنسانية بهذا الصدد من خلال أمثلة متعددة منها على سبيل المثال ما جاء في كلمة الوفد العراقي في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في جنيف في شهر شباط عام ١٩٩٠[١٠]،إذ حذر الوفد العراقي في كلمته (من مخاطر استمرار الدعم العسكري لنظام جنوب إفريقيا العنصري مؤكدا ان هذا الدعم كان احد أسباب استمرار هذا النظام في انتهاكه لمبادئ حقوق الإنسان)،وذكر الوفد العراقي في كلمته تلك"ان هذا النظام مايزال يواصل تعنته وتسلطه غير المشروع بسبب استمرار الدعم العسكري والاقتصادي له من جانب العديد من الجهات في العالم بما فيها الكيان الصهيوني"؟.وأعرب الوفد العراقي في ختام خطابه عن (ثقته في ان تحتفل البشرية في وقت قريب بإزالة ،نظام بريتوريا والكيان الصهيوني العنصريين لأنهما سارا ضد منطق التاريخ والطبيعة الإنسانية منذ إنشائهما) وأعلن في كلمته عن تضامنه مع شعب جنوب إفريقيا وقيادته السياسية التي تتعرض الى كل أشكال التنكيل والاضطهاد،كما دعا الى إعادة الحقوق المشروعة لشعب أزانيا[١١].

وفي مجال محاربته لسياسة العنصرية والتمييز العنصري فقد اتخذ العراق في سبيل تحقيق ذلك عدة خطوات منها إدانة هذه السياسة من جانب وتقديم الدعم،وتعزيز أواصر التعاون مع الدول الإفريقية المناهضة لتلك السياسة من جانب أخر.

فبالنسبة الى إدانة تلك السياسة عمل العراق على المشاركة في حملات التنديد بسياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا منطلقا من أسس مبدئية قائمة على اعتبار ان نشوء الظاهرة العنصرية في العالم كان قد ترافق مع الاستعمار والامبريالية وقد ساهمت الأنظمة الاستعمارية والامبريالية في تغذية الاتجاهات العنصرية كي تكون بدلا عنها وحليفة لها في اختلاف أساليب استعباد الشعوب.

وعليه فان النظرة المشتركة بين العرب والإفريقيين كانت تتجلى في ان السعي الإفريقي ضد بقايا العنصرية في الجنوب الإفريقي هو وجه أخر من نضال العرب ضد العنصرية في فلسطين العربية(١٢).

اما بخصوص تقديم الدعم فالعراق قدم المساعدات النقدية والعينية والفنية، كما هو الحال بالنسبة للمجلس الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا،إذ تدخل تلك المساعدات في إطار القضاء على سياسة الفصل والتمييز العنصريين اللتان كان يتبعهما نظام جنوب إفريقيا السابق(١٣).

ومن الجدير بالذكر ان آلية التعاون بين العراق والدول الإفريقية ولاسيما على الصعيد السياسي قد وجد له أرضية مشتركة من خلال انتهاجه لسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي في الكثير من القضايا السياسية المطروحة سواء في الساحة العربية أو الإفريقية والتي عبر عنها كلا الطرفين من خلال المؤتمرات التي كان يتم عقدها ، اذ كان ذلك عاملا رئيسيا في تعزيز علاقات التعاون بين العراق والدول الإفريقية حينذاك(١٤).

ثانيا:–على الصعيد الاقتصادي

تعددت جوانب التعاون بين العراق والدول الإفريقية سواء من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية أو من خلال الإسهام في تقديم القروض لتلك الدول ،فعلى صعيد توقيع الاتفاقيات قام العراق بإيفاد بعثة اقتصادية الى كينيا لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين،وتوصلت الى توقيع اتفاقية تجارية معها عام ١٩٦٩ ،وقد كان لتوقيع تلك الاتفاقية أثرها في قيام مركز تجاري عراقي في نيروبي يقوم بالإضافة الى أعماله في تعزيز التبادل التجاري مع كينيا بالإشراف على هذا النشاط في كل من أوغندا وتنزانيا(١٥).

كما وقع العراق مع الأخيرة اتفاقية في كانون الأول عام ١٩٧٤ من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، كما شكلت لجنة مشتركة بين البلدين عام ١٩٧٦ (١٦).

الى جانب توقيعه اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع غينيا خلال الأعوام ١٩٧٦,١٩٨٠ (١٧) كما عقد اتفاقيات اقتصادية أخرى مع كل من جمهورية كونغو الشعبية ومدغشقر وموزمبيق ونايجيريا الاتحادية(١٨).

ولم يقتصر التعاون بين العراق والدول الإفريقية على عقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية(*) بل تعداها الى مجال أخر، فقد انشأ العراق الصندوق العراقي للتنمية الخارجية في حزيران عام ١٩٧٤ برأسمال قدره (٥٠٠) مليون دولار، يعمل على تقديم القروض الى الدول الإفريقية وبأسعار فائدة منخفضة نسبيا من اجل إسناد مشروعات التنمية في الدول الإفريقية[١٩].

اذ قدم العراق ومن خلال ذلك الصندوق قروضا لبلدان العالم الثالث للمدة بين عامي (١٩٧٤-١٩٨٢) بلغت (١,٧٣٣,٢٠) مليار دولار كانت حصة إفريقيا منها (٣١٤,١٢) مليون دولار من أصل المبلغ المذكور إي ما يعادل (١٨,١%)،وكانت هذه المساعدات خالية من القيود والاشتراطات بخلاف المساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية أو صندوق النقد الدولي[٢٠] الى جانب ذلك،فقد اشترك العراق حينذاك برأسمال البنك العربي الإفريقي من خلال مصرف الرافدين ، وكان الهدف منه تحقيق التعاون بين رؤوس الأموال العربية من اجل استثمارها لتحقيق المنفعة للدول الافروعربية، حيث بلغت إسهامات العراق فيه مبلغ مليون باون استرليني ،كما أسهم في إنشاء الصندوق العربي لتقديم القروض الى الدول الإفريقية ، خلال اجتماع وزراء النفط العرب في كانون الثاني عام ١٩٧٤ ،حيث بلغت إسهامات العراق خلال عام ١٩٧٤ مبلغ (٣٠) مليون دولار كما أسهم بالمبلغ ذاته عام ١٩٧٥ ،وارتفعت إسهاماته الى ٣٥ مليون[٢١].

كما ساهم العراق في إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ،إذ ساهم بمبلغ ٣٠ مليون دولار[٢٢].

فضلا عن ذلك فقد منح القروض لعدد من الدول الإفريقية إذ بلغت خلال الحقبة ١٩٦٨-١٩٨٠ (٢٤)قرضا ومنحه مالية مقدمة للدول الإفريقية بلغ مجموعها (٢٣٣,١) مليون دولار أمريكي تم توزيعها على ما يقارب ١١ دولة أبرزها موزمبيق والتي كانت أكثر الدول استفادة من القروض والمنح العراقية حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لها ٢٦% من إجمالي المساعدات المقدمة للدول الإفريقية يليها مدغشقر التي حصلت على قروض بلغت (٤٠)مليون دولار فضلا عن استلامها منحة نقدية بمبلغ (٣) مليون دولار، وزامبيا التي استلمت قرضا بمبلغ(٣٠) مليون دولار،ومنحة نقدية بلغت ٩ مليون دولار[٢٣].

وفي الواقع،كانت المساعدات والقروض التي كان يقدمها العراق الى الدول الإفريقية خالية من القيود التي تفرض على الدول الإفريقية اذ ما قارناها بالمساعدات خاصة تلك المقدمة من الدول التي تبغي من ورائها خدمة مصالحها وإغراضها الخاصة بدلا من تقديم المساعدات بغية تحقيق الاستقرار لتلك البلدان. أو حتى تلك المقدمة من صندوق النقد الدولي التي كانت هي الأخرى لاتخلو من آثار سلبية خاصة فيما يتعلق بطبيعة الدعم الذي لايمنح الا في حالة موافقة الدول المقترضة على انتهاج سياسات اقتصادية ومالية يقرضها الصندوق[٢٤]

ثالثا:–على الصعيد الثقافي

اما على الصعيد الثقافي فلم تكن علاقات العراق مع الدول الإفريقية واسعة النطاق فقد اقتصرت على عدد قليل من الدول الإفريقية،وبنشاطات لاتكاد تذكر ويعود السبب في ذلك الى ضعف تلك العلاقات وعدم اهتمام الحكومات السابقة بمسألة توسيع العلاقات العراقية الإفريقية في مختلف المجالات .فضلا عن ذلك ،فقد كان لعامل البعد الجغرافي بين العراق والدول الإفريقية أثرها في ضعف تلك العلاقات واقتصارها على عدد محدد من الدول الإفريقية ولاسيما تلك التي تقع في الأجزاء الشرقية من القارة الإفريقية كإثيوبيا وتنزانيا وكينيا وغيرها من الدول الإفريقية[٢٥].

وبالرغم من ضعف العلاقات الثقافية والعلمية،فقد قام العراق بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية كاتفاقية التعاون الثقافي بين العراق والكاميرون عام ١٩٦٢ ،واتفاقيتي التعاون بين العراق وجمهورية مالي في عامي ١٩٦٥–١٩٨٠ ،واتفاقية التعاون الثقافي بين العراق وجمهورية إفريقيا الوسطى عام ١٩٧٢، واتفاقية التعاون الثقافي بين العراق وزامبيا عام ١٩٨٠. واتفاقية التعاون الثقافي بين العراق وتنزانيا عام ١٩٨٠ واتفاقية التعاون الثقافي بين العراق والسنغال في عام ١٩٧٦ اذ تبادل البلدان الزمالات الدراسية وحصل العراق على (١٠) زمالات دراسية لطلبة عراقيين في الجامعات السنغالية لدراسة اللغة الفرنسية في كلية الآداب –جامعة داكار الا ان هذا التعاون قد توقف بين البلدين في عام ١٩٩٣ بسبب غلق السفارة العراقية نتيجة للظروف المالية للعراق[٢٦].

كذلك وقع العراق اتفاقية ثقافية مع اوغندة ،لتقوم هذه الاتفاقيات بتنظيم وسائل الاتصال الثقافي والإعلامي بين العراق والدول الإفريقية ،وخاصة مع تشاد التي استندت العلاقة معها في ميادين التعاون الثقافي والعلمي(٢٧).

هذا ولم يقتصر نشاطه الثقافي على عقد الاتفاقيات وإنما تعداها الى المشاركة في المؤتمرات التي تعقدها الجامعة العربية مع منظمة الوحدة الإفريقية ،فضلا عن إسهامه في تعزيز العلاقات العربية الإفريقية من خلال تقديم المنح الدراسية والزمالات لطلبة الدول الإفريقية في كل من كينيا واوغندة وناميبيا وجنوب إفريقيا(٢٨).

ثانيا:–آليات التعاون بين العراق والدول الإفريقية بعد عام ٢٠٠٣

تعددت علاقات التعاون بين العراق والدول الإفريقية لاسيما بعد الانفتاح الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ إذ شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ،ولعل من أهم وابرز الدول التي عملت على توسيع آليات التعاون معها هي:–

أولا:– جنوب إفريقيا

كان العراق من الدول التي ساندت شعب جنوب إفريقيا في نضالها الطويل ضد سياسة نظام الفصل العنصري وعلى اثر ذلك فقد سعت جنوب إفريقيا ولاسيما بعد حصولها على استقلالها الرسمي في مايس عام ١٩٩٤ الى تقوية علاقاتها مع العراق وكتعبير عن رد الجميل ، فقد ساندت العراق في قضيته(٢٩).ورغبتا من العراق في توثيق علاقته مع جمهورية جنوب إفريقيا فقد شارك العراق بوفد رسمي ترأسه وزير الخارجية في الاحتفالات التي أقامتها جمهورية جنوب إفريقيا لتنصيب نيلسون مانديلا رئيسا لها.

كما شارك في تشرين الأول ١٩٩٥ بوفد رسمي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في جنوب إفريقيا،حيث استثمر الوفد العراقي مشاركته في المؤتمر بعقد جلسات غير رسميه مع دائرة الشرق الأوسط في وزارة خارجية الجنوب افريقية(٣٠).

وفي المقابل ،قام وكيل وزير خارجية جنوب إفريقيا عزيز بهاد بأول زيارة رسمية له الى العراق في تشرين الثاني عام ١٩٩٦ ،والتقى خلالها وزير خارجية العراق آنذاك ،وبحثا سبل تطبيع العلاقات بين البلدين(٣١)

وتعززت علاقات التعاون بين العراق وجمهورية جنوب إفريقيا بصورة أوسع عندما عقدت حكومة جنوب إفريقيا المؤتمر الثاني عشر لقمة دول عدم الانحياز حيث طالبت فيه برفع الحصار المفروض عن العراق[٣٢].

وكان لتأكيد جنوب إفريقيا في رغبتها إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق وتحديدا على مستوى السفراء خطوة للانفتاح الدبلوماسي الجديد تجاه العراق.إذ تم تبادل الزيارات بين البلدين ففي نيسان عام ١٩٩٨ زار(شويمان)السكرتير الأول في سفارة جنوب إفريقيا في عمان العراق بهدف إقامة علاقات اقتصادية تجارية بين البلدين.

كما زار وفد من جنوب إفريقيا العراق برئاسة (سكومان دويلسي) في آب ١٩٩٩ تم خلالها مناقشة سبل التعاون بين البلدين في مجالات عدة منها النقل والمواصلات والكهرباء والخدمات العامة[٣٣].

الى جانب تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين بهدف تعزيز روابط الصداقة والعلاقات بين البلدين. فضلا عن قيام وكيل وزارة خارجية جنوب إفريقيا عزيز بهاد بزيارة ثانية للعراق في نيسان عام ٢٠٠١ والتي أكد فيها عزم بلاده فتح سفارة لجنوب إفريقيا في العراق لتكون خطوة في طريق تطوير العلاقات والتعاون بين البلدين.

وتعززت العلاقات أكثر بين البلدين بعد أحداث التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ إذ أكدت حكومة جنوب إفريقيا احتفاظها بعلاقاتها مع العراق[٣٤].

ومما عزز تلك العلاقة مباشرة السفارة العراقية في جنوب إفريقيا أعمالها في حزيران عام ٢٠٠٥[٣٥]. الى جانب قيام وكيل وزارة الخارجية العراقي بزيارة غير رسمية الى جنوب إفريقيا في تشرين الأول ٢٠٠٥،ألقى خلالها محاضرة في مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة بريتوريا،التقى خلالها بوكيل وزارة خارجية جنوب إفريقيا عزيز بهاد تم خلالها مناقشة واقع العلاقات الثنائية بين البلدين ودعم جنوب إفريقيا للعملية السياسية في العراق[٣٦].

وبالفعل فقد تبنت جنوب أفريقيا وبالتعاون مع هيئة إسناد العراق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومكتبها اليونامي في بغداد مع منظمة معهد العدالة والمصالحة في جنوب إفريقيا وخلال المدة من ٦-١١آذار ٢٠٠٦ تنظيم زيارة لوفد من أعضاء مجلس النواب العراقي

وأعضاء قياديين من أحزاب عراقية متعددة الى جنوب إفريقيا للاطلاع على تجربتها في كتابة الدستور وإعادة الأعمار(٣٧).

الى جانب ذلك،فقد سعت جمهورية جنوب إفريقيا لتعزيز المصالحة بين القوى السياسية العراقية،إذ بادر وفد من جنوب إفريقيا بالاجتماع مع بعض القادة العراقيين من بينهم ممثلين عن رئيس التيار الصدري مقتدى الصدر وعدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق العراقية وهمام حمودي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان العراقي في فنلندا في العاشر من أيلول ٢٠٠٧ ،انتهت بتبني اتفاقية هلسينكي التي وصفها المفاوضون بأنها خارطة طريق للسلام في العراق(٣٨).

وخلال المحاضرة التي ألقاها السفير العراقي هشام العلوي في مركز دراسات إفريقيا والشرق الأوسط في ٢٠١٢/٣/١٤ والتي حملت عنوان"تجربة العراق في التحول الديمقراطي وإرساء مبادئ الحكم الرشيد" أشار السفير فيها الى التشابهات بين العراق وجنوب إفريقيا،باعتبارهما يتقاسمان التجربة الديمقراطية الحديثة مشيرا الى ان التجارب الديمقراطية في العالم تستغرق سنين طويلة لكي يصل الى مرحلة متقدمة من النضج"كما أشار في محاضرته"الى تجربة المصالحة الوطنية التي شهدتها جنوب إفريقيا والتي أدت الى منع البلاد من الانزلاق نحو العنف العرقي والشغب "(٣٩).

لقد خطت آليات التعاون بين العراق وجنوب إفريقيا خطوات واسعة لاسيما في مجال التعاقد مع عدد من الشركات الأمنية الجنوب افريقية اذ تشير التقارير الى ان جنوب إفريقيا تحتل المرتبة الثالثة من بين الدول التي لها رعايا في قطاع الحماية والأمن بعد البريطانيين والأمريكيين في العراق.

ويتوزع هؤلاء على عدد من الشركات الأمنية وتحديدا بين الشركات البريطانية والأمريكية ،إذ تشير التقارير الى وجود عشر شركات أمنية منشأها جنوب إفريقيا تعمل هي الأخرى في العراق .ويتركز نشاط تلك الشركات (الجنوب افريقية) في العراق على شكلين:-

-الشكل الأول(المتعهد الأساس):-أي العمل في مجال الحماية والأمن بصورة مباشرة عبر الحصول على عقود الحماية ،وتتركز أعمالها في توفير الحماية الشخصية وحماية الطرق والمنشآت.

ومن الشركات المسجلة في جنوب إفريقيا وتعمل في العراق هي (ActicalsolutionsMeteorict)،التي حصلت على عقد بمبلغ (٣٠١)مليون دولار من الحكومة البريطانية في العراق وتأمين الطرق لهم وكذلك شركة(Grand Lake Trading) وكلا الشركتين الأخيرتين مرخص لهما من قبل اللجنة الوطنية لمؤتمر الحد من الأسلحة للعمل في العراق.

-الشكل الثاني (المتعهد الثانوي):-أي الذي يقوم بتعيين وجذب رعايا جنوب إفريقيا ممن يمتهنون مهنة الارتزاق للعمل في شركات حماية كبيرة مثل شركة(Erring) التي تم تأسيسها من قبل احد كبار الضباط البريطانيين في عهد نظام التمييز العنصري بجنوب إفريقيا وهي شركة مسجلة في بريطانيا ،وقد حصلت على عقد بقيمة (٨٠) مليون دولار لتدريب الشرطة العراقية وحماية المنشآت النفطية[٤٠].

وفي المجال الاقتصادي،فقد التقى السفير العراقي هشام العلوي برئيس لجنة الطاقة في البرلمان الجنوب افريقي (سيسا جيمس نيجيكيلينا) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ في مدينة كيب تاون تم خلاله التطرق الى سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ومناقشة إمكانية تزويد العراق لجنوب إفريقيا بجزء مما تحتاجه من النفط ،فضلا عن التعرف على تجربتهم في مجال الطاقة خصوصا بعد ازدياد معدلات التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية التي تشهدها جنوب إفريقيا[٤١].

وفي المجال الثقافي ، فقد عمد البلدان الى توسيع آفاق التعاون بينهما وهذا ما أكد عليه سفير العراق في جنوب إفريقيا عندما زار موتسواني اشماعيل ملالي رئيس لجنة التعليم العالي والتدريب في البرلمان الجنوب إفريقي في مدينة كيب تاون في ٢٠١٢/٤/٢٧ حيث أكد على أهمية توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي بين العراق وجنوب إفريقيا،لما لهذه الخطوة من أهمية في تعميق أواصر العلاقة بين البلدين.كما إنها ستوفر الأرضية المناسبة لتطوير ورفع مستوى التعاون في كافة المجالات العلمية والثقافية[٤٢].

ومن الجدير بالذكر فقد زار السفير العراقي في ٢٠١٢/٣/٢٩ البروفسور (ايرك بوخ)عميد كلية العلوم الصحية في جامعة بريتوريا بهدف التعرف على إمكانيات وخبرات جنوب أفريقيا في المجالات الطبية والصحية[٤٣].

وهذا ان دل على شيء إنما يدل على مساعي العراق في فتح آفاق التعاون مع الدول الإفريقية بصورة عامة وجنوب إفريقيا بصورة خاصة.

ثانيا:-المغرب

سعى العراق الى الاستمرار في علاقاته مع اغلب الدول الإفريقية لما تمثله تلك الدول من أهمية كبيرة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو حتى الثقافي ،اذ لم يقتصر في تعاونه على دولة واحدة وإنما تعداها الى دول أخرى مثل المغرب العربي حيث ارتبط بعلاقات تعاون مع تلك الدولة.

فعلى الصعيد السياسي حافظ العراق على علاقاته مع المغرب رغم الإحداث التي مر بها العراق لاسيما بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى إذ لم تتأثر العلاقات بين البلدين رغم ظروف الحصار التي شهدها العراق بعد عام ١٩٩٠ إذ كانت المغرب من الدول التي اهتمت كثيرا بالشأن العراقي منذ اندلا ع الحرب عام ٢٠٠٣ إذ كانت المغرب من الدول التي تتبع التطورات التي يشهدها العراق ولم تتوان في أي مرحلة من مراحل العملية السياسية في العراق تأكيد موقفها المتمثل في[٤٤]:-

١-الحفاظ على سيادة العراق ووحدته وترابه.

٢-أهمية مشاركة جميع مكونات المجتمع العراقي في العملية السياسية.

٣-تشجيع الحوار الجاد بين مختلف الطوائف العراقية.

٤-تشجيع المبادرات الدولية الهادفة لتحقيق المصالحة الوطنية.

٥-دعوة المجتمع العراقي الى الإسهام في إعادة أعمار العراق.

وانطلاقا من هذه الثوابت، فقد شارك المغرب في المؤتمرات التي نظمت حول العراق كمؤتمر مدريد للدول المانحة في تشرين الأول ٢٠٠٣، والمؤتمر الدولي حول العراق ببروكسل في حزيران ٢٠٠٥ ،ومؤتمر الوفاق العراقي بالقاهرة في عام ٢٠٠٥.

فضلا عن ذلك، فقد ارتقى التعاون بين البلدين الى مستوى الزيارات حيث قام وزير خارجية العراق هوشيار زيباري عام ٢٠٠٦ بزيارة رسمية الى المغرب وهي تعد الأولى من نوعها لمسؤول عراقي منذ عام ٢٠٠٣ حيث بحث الجانبان أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين العربي والدولي والوضع في العراق بشكل خاص[٤٥].

-اما على الصعيد الاقتصادي

فعلى الرغم من الحصار الذي كان مفروضا على العراق فان العلاقات الاقتصادية والتجارية بقيت مستمرة بين البلدين ولو في مستويات ضعيفة إذ وصل حجم المبادلات خلال جميع مراحل برنامج النفط مقابل الغذاء الى حوالي ٥٠٠ مليون دولار[٤٦].

إلا أن هذه العلاقات شهدت ركودا منذ عام ٢٠٠٣ ،باستثناء مشاركة رجال الإعمال المغاربة في بعض المعارض الخاصة بإعادة أعمار العراق،التي نظمت في بعض الدول المجاورة ،وزيارة وفد عن غرفة التجارة ببغداد للمغرب بدعوة من اتحاد مقاولات المغرب خلال شهر حزيران عام ٢٠٠٤.

ومع ذلك نجد ان عملية التبادل التجاري بين البلدين أخذت بالتطور خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، حيث كانت نسبة الواردات عام ٢٠٠٥ (٥٥٧,٠٤٥)، واخذ بالارتفاع حيث وصلت عام ٢٠١٠ الى (٥٠٩٧٤١,٠٢٩,٠٠٠) في حين بلغت نسبة الصادرات عام ٢٠٠٥ (٢,٨٠٥) وأخذت بالارتفاع حيث وصلت عام ٢٠١٠ الى (٨٢,٠٨٥,٠٠٠)،وهذا ان دل على شيء إنما يدل على مدى انفتاح العراق في المجال الاقتصادي مع تلك الدولة[٤٧].

-وعلى الصعيد الثقافي

شهد التعاون الثقافي بين البلدين جمودا ملحوظا بسبب الأوضاع العامة في العراق لاسيما بعد انتهاء العمل بالبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي في أواخر عام ٢٠٠١.

إلا انه بعد عام ٢٠٠٣ حدث تعاون ثقافي ملحوظ بين البلدين حيث نظم المغرب دورات خلال عام ٢٠٠٥ لفائدة مجموعة من الدبلوماسيين والقضاة العراقيين من اجل الاطلاع على التجربة المغربية في هذين المجالين[٤٨].

ثالثا:-الجزائر

تعد الجزائر من الدول التي ارتبطت بعلاقات تعاون مع العراق منذ العهد الملكي اذ كان العراق من الدول التي أيدت الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ ،وكان من الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام ١٩٥٩.

ارتقت العلاقات بين البلدين الى مستوى الزيارات المتبادلة حيث قام احمد بن بله رئيس الجزائر حينذاك بأول زيارة رسمية الى العراق عام ١٩٦٢ أي بعد استقلال الجزائر.

وفي الواقع ، كانت العلاقات العراقية-الجزائرية جيدة مع كل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق،حتى ان العراق قام خلال حقبة السبعينيات بإرسال المئات من معلمي ومدرسي اللغة العربية الى الجزائر للتدريس هناك[٤٩].

استمر العراق في دعم الجزائر التي كانت قد بدأت حرب التحرير ،كما استمرت العلاقات الدبلوماسية دون انقطاع. على الرغم من التضليل الإعلامي الذي كان يصور العراق على نحو غير صحيح والذي جعل العراق متحفظا في علاقته مع الجزائر الا ان الاخيرة أخذت تغير من سياستها تلك حتى يمكن وصف السياسة التي اتبعتها الجزائر إزاء العراق بأنها سياسة متوازنة وهي صفة تتميز بها السياسة الجزائرية إزاء العديد من القضايا الدولية،ويعبر عن تلك السياسة الرئيس الجزائري أو وزير الخارجية ويشرف عليها الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية ،حيث تدعو الجزائر الى عدم المساس بوحدة العراق وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية واحترام حقه في التصرف بحرية في ثروته الوطنية[٥٠].

كما ان هناك العديد من المؤشرات التي تدل على استمرار علاقات التعاون بين البلدين أهمها تنازل الجزائر عن ديونها نحو العراق[٥١].

فضلا عن ان الرئيس بوتفليقه ابدي رغبته في توسيع علاقات التعاون سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو حتى الثقافي مع العراق.

وفي المقابل،أكد العراق على أهمية التعاون مع الجزائر إذ ان ذلك يكفل تحقيق المصلحة بين البلدين،كما انه يعزز من آليات التعاون وعلى كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى التعليمية[٥٢]، وخير دليل على تطوير آليات التعاون بين البلدين قرار العديد من الشركات الجزائرية مثل (سيفيتال) على الاستثمار في العراق[٥٣].بالرغم من ان الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين مجمدة منذ عام ٢٠٠٣[٥٤].

رابعا:- موريتانيا

اما عن علاقته مع موريتانيا ،فالعراق ومنذ عام ٢٠٠٣ يسعى الى إقامة علاقات تعاون مع موريتانيا ليس على مستوى إعادة فتح السفارة الموريتانية فحسب وإنما على مستوى تفعيل اللجان المشتركة والاتفاقيات الموقعة مع موريتانيا. وهذا ما أكده عليه ليس العراق فحسب وإنما موريتانيا أيضا.

فخلال اللقاء الذي جمع محمد محمود ولد محمد الأمين رئيس حزب الاتحاد من اجل الجمهورية مع الدكتور احمد نايف الدليمي سفير جمهورية العراق المعتمد في موريتانيا،أكد السفير العراقي خلال اللقاء قائلا:"لابد لي ان أقول بأنني مسرور جدا بهذا اللقاء فالعراق يحترم موريتانيا ويعتبرها دولة شقيقه ومهمة وصديقه ولا ينسى المواقف التي وقفتها موريتانيا ..... وهو ما يعطي دفعا ايجابيا للعلاقات المتميزة بين الدولتين"...."ودعا الى ضرورة تفعيل اللجان المشتركة بين البلدين والاتفاقيات الموقعة بينهما في شتى الميادين"(٥٥).

وفي المقابل أكد رئيس الحزب على أهمية استعداد العراق الكبير للتعاون والمساهمة في كافة المجالات التنموية في موريتانيا ،مبينا ان هذا الاستعداد ليس جديدا ومن الطبيعي ان يتجدد ويتدعم في أفق التواصل والعمل المشترك بين البلدين(٥٦).

وخلال الزيارة التي قام بها احمد نايف الدليمي سفير العراق في موريتانيا الى أصغير ولد أمبارك رئيس المجلس الدستوري أشار السفير العراقي الى المواقف الايجابية للحكومة الموريتانية لدعم العراق...وأهمية تسوية الديون المستحقة على الجانب الموريتاني بالطريقة التي تضمن الحفاظ على مصالح البلدين"(٥٧).

وهذا ان دل على شيء إنما يدل على ان العراق يحاول إعادة بناء علاقاته مع كافة الدول الإفريقية والتي أصابها الجمود نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد والتي كانت تشكل العقبة الأساسية في إعادة العلاقات مع تلك البلدان.

خامسا :-ليبيا

كان للظروف التي مر بها العراق لاسيما بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في آذار ٢٠٠٣ وأدت الى سقوط نظام صدام حسين ومجيء نظام سياسي جديد قد اثرت في توقف آليات التعاون بين البلدين ولاسيما من قبل ليبيا التي أعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق في عهد القذافي وإعلانها بعدم تمتع الدبلوماسيين لدى العراق بالحصانة الدبلوماسية والصلاحيات الدبلوماسية فضلا عن إغلاق سفارتها في العراق وسحب دبلوماسيها والتي على أثرها بقيت العلاقات مقطوعة لمدة ثمان سنوات.

ولكن، ما لبثت علاقات التعاون بين البلدين ان عادت بعد مقتل القذافي والتي ارتقت الى مستوى الزيارات المتبادلة ،حيث قام محمود جبريل الرئيس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي بزيارة العراق في تشرين الأول ٢٠١١ بهدف إعادة علاقات التعاون بين البلدين(٥٨)

ويعود الفضل في إعادة العلاقات بين البلدين الى القمة العربية التي عقدت في بغداد عام ٢٠١٢ حيث شاركت ليبيا بوفد رفيع المستوى مما كان لذلك تأثيره ليس على العراق فحسب وإنما على ليبيا أيضا حيث عززت من علاقات التعاون بين البلدين وفي كافة الميادين السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.لاسيما وان ليبيا تمر بمرحلة إعادة الأعمار بعد الحرب والأوضاع فيها تتماثل مع الأوضاع في العراق(٥٩).

فضلا عن ذلك فقد قام رئيس الوزراء الليبي عبد الرحيم كيب بزيارة العراق في ٢٠١٢/٢/٢٢ ،أكد خلالها عن رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات لاسيما في مجال إعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والهيئات الخاصة برعاية الانتخابات وقضايا تنظيم الانتخابات مؤكدين على ان البلدين مؤهلين لإقامة علاقات جديدة ومتطورة

وفي المقابل ،ابدي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي استعداد العراق للتعاون مع التجربة الليبية الجديدة وتقديم المساعدة اللازمة على كافة المستويات(٦٠).

الى جانب ذلك، فقد ارتبط العراق بعلاقات تعاون مع انغولا من خلال إبرام عقود مع شركات نفطية انغولية ولعل أهمها العقدين اللذين تم توقيعهما مع شركة النفط الوطنية الانغولية (سونانغول)لتطوير حقلي القيارة ونجمة النفطيين في محافظة نينوى،كما تم الاتفاق خلالها على وضع خطة لتشغيل الأيدي العاملة العراقية في أعمال تطوير الحقلين وبنسبة لاتقل عن ٩٠%(٦١).

كما عمد العراق الى تنشيط علاقاته التجارية مع السنغال، وقد حظيت باهتمام كبير من قبل الأخيرة التي عبرت هي الأخرى عن رغبتها في تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين،وإرسال بعض من رجال الأعمال السنغاليين للعراق ،فضلا عن توجيهها دعوة الى العراق من اجل إقامة أسبوع تجاري عراقي في العاصمة داكار(٦٢).

هذا ولم تقتصر علاقاته مع الدول الإفريقية على الجوانب الأمنية والاقتصادية فحسب وإنما الثقافية أيضا حيث وثق علاقاته الثقافية مع السودان ،لاسيما وان الثقافة العراقية تمتلك مساحة كبيرة من التواصل الثقافي مع الثقافة السودانية لما تشكله تلك الثقافة من عمق ثقافي رصين في الثقافة العربية ولاسيما الثقافة العراقية وذلك لكثرت المتشابهات المعرفية بين الثقافتين سواء من خلال التبادل العلمي بين البلدين أو من خلال رموزها

الإبداعية فالعراق حريص على ان تكون أواصر التبادل الثقافي بين العراق والسودان من أولويات الحراك الفكري بين الثقافتين(٦٣).

الخاتمة

نلاحظ من خلال ما تقدم ، انه على الرغم من تفعيل العراق لآليات تعاونه مع معظم دول القارة الإفريقية الا انه ذلك التعاون مازال يتسم بالمحدودية ربما لبعد الدول الإفريقية عن العراق ولكن ذلك لايمنع من ان يتم تشكيل لجان للقيام بمهمة تطوير آلية التعاون بينه وبين الدول الإفريقية . كما ان على دول القارة ولاسيما القريبة جغرافيا من العراق ان تعمل على توفير الأرضية المناسبة لتشجيع التعاون مع العراق.

فضلا عن ذلك، لابد على كل من العراق ودول القارة تفعيل الجانب الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة لكلا الطرفين ،اذ مازال حجم الاستثمار العراقي في دول القارة الإفريقية ليس بالمستوى المطلوب اذ ما قورن بغيره من الدول العربية كمصر على سبيل المثال .وبالعكس فان حجم الاستثمار الإفريقي بالعراق ضئيل جدا قياسا لحجم استثماراتها مع غيره من البلدان الآسيوية ،لذا فعلى الجانبين مراعاة ذلك. كما ان على الجانبين التوسع في مجال العلاقات الثقافية وذلك من خلال إيفاد البعثات الثقافية من كلا الطرفين الى جانب تشكيل لجان ثقافية تعمل على تشجيع التواصل الثقافي إذا مازال الانفتاح بين الطرفين يتسم هو الأخر بالمحدودية إذ ماقورن مع غيره من البلدان العربية.

وعليه ، فان على كل من العراق ودول القارة الإفريقية تفعيل آليات التعاون بالمستوى الذي يساعد كلا الطرفين على بلوغ أهدافهما سواء على المستوى السياسي لما تتمتع به دول القارة الإفريقية من ثقل سياسي في المنظمات الدولية ام الاقتصادي لما يمثله كلا الطرفان من سوقا للموارد الأولية أو الثقافي لما لدول القارة من علاقات ثقافية مع معظم البلدان العربية.

المصادر

١-لطفي جعفر فرج،علاقات العراق مع جمهورية نايجيريا الاتحادية،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ،سلسلة الدراسات الافريقية (رقم٢٠)،بغداد،١٩٨٣،ص.٢

٢-المصدر نفسه،ص.٢

٣-عصام محسن الجبوري،العلاقات العربية الافريقية ١٩٦١-١٩٧٧،بغداد،دار الحرية للطباعة ،١٩٨١،ص.٤٨٨

٤-المصدر نفسه،ص٤٨٨-.٤٨٩

٥–المصدر نفسه،ص.٤٩٠

٦–المصدر نفسه،ص.٤٩٠

٧–عبد السلام ابراهيم بغدادي وخيري عبد الرزاق جاسم،سياسة العراق الخارجية تجاه افريقيا ١٩٦٨–٢٠٠٠،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،٢٠٠٠،ص.٢٨

٨–المصدر نفسه،ص.٢٩

٩–المصدر نفسه،ص٢٩–.٣٠

١٠–المصدر نفسه،ص.٢٧

١١–المصدر نفسه،ص٢٧–.٢٨

١٢–المصدر نفسه،ص٣١–.٣٢

١٣–المصدر نفسه،ص.٣٢

١٤–عصام محسن الجبوري،مصدر سابق،ص.٤٩٢

١٥–عصام محسن الجبوري،المصدر نفسه،ص.٤٩٨

١٦–المصدر نفسه،ص.٤٩٩

١٧–سعد داود قرياقوس،العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الافريقية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:– http://www.albasrah.net.p1.

١٨–المصدر نفسه،ص٢.

(*) على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية الا ان النشاط التجاري مع تلك الدول كان دون المستوى الذي كانت تطمح إليه السياسة الاقتصادية العراقية الخارجية. حيث اتسم التبادل التجاري بين العراق والدول الإفريقية بالضعف والتدني ويمكن إرجاع أسباب ذلك الى عدم قدرة معظم الدول الإفريقية على تلبية طلب الاقتصاد العراقي النامي بشكل متسارع وتزويده بالسلع والمعدات المطلوبة.فغالبية الدول الإفريقية تفتقر الى القاعدة الصناعية المتطورة القادرة على تزويد العراق باحتياجاته الإنتاجية والاستهلاكية .للمزيد من التفاصيل ينظر كل من عصام محسن الجبوري،مصدر سابق،ص٥٠٢؛سعد داوود قرياقوس،مصدر سابق،ص.٣

١٩–عصام محسن الجبوري،مصدر سابق،ص.٥٠٠

٢٠– عدي اسعد خماس،العلاقات العراقية – الافريقية: جنوب افريقيا أنموذجا ١٩٦١–٢٠٠٨،رسالة ماجستير غير منشورة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا،بغداد، ٢٠٠٩،ص٨٨–.٨٩

٢١– عصام محسن الجبوري ،المصدر السابق،ص٥٠٠–.٥٠١

٢٢– عدي اسعد خماس ،المصدر السابق،ص.٥٠١

٢٣–سعد داوود قرياقوس،المصدر السابق،ص.٢

٢٤–للمزيد انظر عبد السلام إبراهيم بغدادي وخيري عبد الرزاق جاسم،مصدر سابق،ص.٣٤

٢٥–عصام محسن الجبوري،مصدر سابق،ص.٥٠٧

٢٦–عدي اسعد خماس ،مصدر سابق،ص.٩٨

٢٧–المصدر نفسه،ص٩٨–.٩٩

٢٨–عصام محسن الجبوري،مصدر سابق،ص.٥٠٨

٢٩–منى حسين عبيد،علاقة جمهورية جنوب إفريقيا بالعراق:آفاقها وتطوراتها ،اوراق دولية،العدد ١٧٢،كانون الاول ٢٠٠٨،ص.٩

٣٠–عدي اسعد خماس ،المصدر السابق،ص.١٠١

٣١– عدي اسعد خماس ،المصدر السابق،ص.١٠١

٣٢–منى حسين عبيد،المصدر السابق،ص.٩

٣٣–المصدر نفسه،ص.٩

٣٤-المصدر نفسه،ص.٩

٣٥-المصدر نفسه،ص.٩

٣٦-عدي اسعد خماس،المصدر السابق،ص١١٧.

٣٧-المصدر نفسه،ص.١١٧

٣٨-منى حسين عبيد،مصدر سابق،ص.١٠

٣٩-نشرة خبرية صادرة عن سفارة جمهورية العراق في بريتوريا،العدد٣١،٣ اذار ٢٠١٢،ص.٥

٤٠-منى حسين عبيد،المصدر السابق،ص.١٠

٤١- نشرة خبرية،العدد٣،المصدر السابق،ص.٤

٤٢-السفير العراقي يلتقي رئيس لجنة التعليم العالي في البرلمان الجنوب إفريقي،نقلا عن شبكة الانترنت، الموقع:
htpp:www.mofamission.gov.iq.p.1.

٤٣-نشرة خبرية صادرة عن سفارة جمهورية العراق في بريتوريا ،العدد ٣٠، ٤ نيسان ٢٠١٢،ص٤.

٤٤-العلاقات العراقية-المغربية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://diplomatie.ma/arab/politique.p1

٤٥-المصدر نفسه،ص١.

٤٦-المصدر نفسه،ص.١

٤٧-المصدر نفسه،ص.١

٤٨-المصدر نفسه،ص.٢

٤٩نظرة في العلاقات العراقية العربية بعد عام ٢٠٠٣،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http:www.addthis.com.p.4

٥٠-المصدر نفسه،ص.٤

٥١-بوتفليقه أنقذ الجزائر .. والاحتلال الامريكي هزم العراق،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.akhbareLyoum.dz.com.p4.

٥٢-الأديب:الرئيس بوتفليقه سيترأس الوفد الجزائري في القمة العربية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.sotaliraq.com.p1.

٥٣-بوتفليقه أنقذ الجزائر...والاحتلال الأمريكي هزم في العراق،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.akhbavelyoum-dz.com.p4.

٥٤-سفير العراق بالجزائر عدي الخير الله في زيارة الى وهران،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.foum.ennahavonline.com.p.3.

٥٥-رئيس الاتحاد يلتقي السفير العراقي بنواكشوط ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.mendnarim.info.p1

٥٦-المصدر نفسه،ص١-٢.

٥٧-سفير العراق في موريتانيا يزور رئيس المجلس الدستوري الموريتاني،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.mofa.gov.iq.p1.

٥٨-استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والعراق،نقلا عن شبكة الانترنت الموقعhttp://www.arabic.cvi.ch.p1

٥٩-المصدر نفسه،ص١.

٦٠-نشرة خبرية صادرة عن سفارة جمهورية العراق في بريتوريا ،العدد ٢،٢٩ شباط ٢٠١٢،ص٢-٣.

٦١-العراق يوقع عقديين أوليين مع شركة افريقية لتطوير حقلين نفطيين في نينوى ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.alsumaria.Tv.p1.

٦٢-السنغال تعبر عن رغبتها في تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية مع العراق ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.Voo7iraq.com.p1.

٦٣-منى رحيم الخرساني،العلاقات الثقافية بين العراق والسودان،نقلا عن شبكة الاتنرنت الموقع
:http://www.alhakaekadmin.mhtmL.p1.